

النشاط الاسرائيلي، طالما ان الهدف هو تفتيت الوحدة الجغرافية لهذه الرقعة المكتظة، بالرغم من صغرهما، بمئات الالاف من الفلسطينيين، فاندفعت السلطات الاسرائيلية الى تنفيذ حملات مصادرة ضخمة من اراضي القطاع بغية تحويلها الى مستوطنات وطرق استيطانية، وليصل حجم الاراضي المصادرة لصالح الاستيطان حتى أيار (مايو) ١٩٩١ الى ٢٣١٥٠ دونماً.

يشكل توزيع المستوطنات في قطاع غزة نمطاً واضحاً لسياسة تقطيع الاوصال التي يطبقها الاسرائيليون بواسطة المستوطنات. فإضافة الى كتلتين استيطانيتين في شمال وجنوب القطاع، تمّ نثر عدد من المستوطنات التي تشكل حواجز تحول دون التعامل مع القطاع كوحدة جغرافية متكاملة.

### الطرق الاستيطانية

لم يكن من المتيسر استكمال عمليات تشظية الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين دون اقامة الطرق الواصلة بين المستوطنات، والتي أدت الى تدمير عدد كبير من حيازات الاراضي للفلسطينيين، وأسهمت في عمليات التطويق، حيث تعذرت اشادة المستوطنات أو توسيعها. وشهدت عمليات اقامة الطرق الاستيطانية نشاطاً ملحوظاً في أعقاب الانتفاضة، وعرفت هذه الطرق باسم «الطرق المتفادية للانتفاضة»؛ إذ كان الغرض المعلن من اقامتها تفادي مرور المستوطنين بالقرى والتجمعات الفلسطينية وهو المرور الذي يعرضهم «للخطر». ولحظ تقرير «مركز القدس للاعلام والاتصال»، ان السلطات الاسرائيلية خصّصت، ضمن موازنة وزارة الاسكان للعام ١٩٩١، ٢٧ مليون شيكل لإنشاء طرق المستوطنات. ويشتمل آخر خطط الحكومة للاراضي الفلسطينية المحتلة على ١٧ طريقاً للسيارات (وقد انجز الكثير منها فعلاً) عشر منها تربط ما بين المستوطنات وست تربط المستوطنات ببلدات داخل اسرائيل، والآخر يشقّ النصف الجنوبي من الضفة الفلسطينية، بينما يصل معاليه ادوميم بمستوطنتين واقعتين في منطقة الخليل.

### دلالات الواقع الاستيطاني الراهن

لقد أدّى اغتصاب ٨١,٥ بالمئة من أرض فلسطين واعلان قيام دولة اسرائيل عليها العام ١٩٤٨ الى قيام ثلاث وحدات جغرافية ضمن حدود فلسطين الانتدابية: الاولى، تقوم عليها دولة اسرائيل، والثانية الضفة الفلسطينية، والثالثة قطاع غزة. وفي العام ١٩٦٧، احتلت اسرائيل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لتسيطر عسكرياً على كل رقعة فلسطين بحدودها الانتدابية، لكنها أبقت على واقع وجود ثلاث وحدات جغرافية ظاهرياً، في ما شرعت بواسطة عمليات الاستيطان والمصادرة بضم القدس اليها، والى تفتيت عملي للضفة والقطاع لمنع قيام أي سلطة فلسطينية على هاتين الوحدتين، وللهيئة لضم نهائي لهما، الامر الذي يتوافق والمشروع المعروف باسم «اسرائيل الكبرى».

والواضح ان المشروع الصهيوني لم يتراجع عن أهدافه وخطوطه الأساسية، بيد أنه أجري العمل على كسب عامل الوقت بغية خلق «واقع جديد» و«حقائق منتهية»، بعد أن تبين انه ليس من السهل القيام بـ «هضم فوري» للاراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧. وطوال الاعوام المنصرمة، كانت مهمة النشاط الاستيطاني هي «خلق هذه الوقائع الجديدة» وفق شرط أساس قوامه: المحافظة على الواقع الراهن بما يعنيه من وجود جزر معزولة من التجمعات الفلسطينية لا يمكنها، في اطار أي حل، ان تتوحد في ظل سلطة وطنية، أو تتمتع بالسيادة على أرضها طالما بقيت